مرســـوم ســـلطاني

رقـم ٩٠/٢٠٢٦

بالتصديق على اتفاقية التعاون الفني

بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية أنجولا

نحن هيثـم بـن طـارق سلطان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلـى اتفاقيـة التعـاون الفنـي بين حكومـة سلطنة عمـان وحكومـة جمهوريـة أنجـولا، الموقعة في مدينة لواندا بتاريخ ١٨ من سبتمبر ٢٠٢٦م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنـا بمـا هـو آت

المادة الأولـى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، وفقا للصيغة المرفقة.

المادة الثانيـة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في: ٢ من جمادى الأولى سنة ١٤٤٨هـ

الموافـق: ١٣ من أكتوبـــــــر سنة ٢٠٢٦م

هيثـم بن طـارق

سـلطان عمـان

اتفاقية التعاون الفني

بين

حكومة سلطنة عُمان

وحكومة جمهورية أنجولا

إن حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية أنجولا (ويشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين")،

إذ تسعيان إلى تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين شعبيهما وحكومتيهما، على أساس مبادئ المساواة، والاحترام المتبادل للسيادة، وتبادل المنافع،

وإذ تأخذان في الاعتبار الرؤية المشتركة للتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، المضمنة في رؤية عُمان 2040 واستراتيجية التنمية طويلة المدى لأنجولا "أنجولا 2050" علاوة على خطة التنمية الوطنية 2023–2027 لأنجولا،

وإذ تعترفان بأن التعاون بموجب هذه الاتفاقية من شأنه تعميق العلاقات الثنائية، وخلق فرص جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والإسهام في ازدهار شعبيهما،

قد اتفقتا على ما يأتي:

المادة (1)

الأهداف

تهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء إطار شامل للتعاون في المجالات الاقتصادية، والعلمية، والفنية، والثقافية، وتعزيز العلاقات الثنائية من خلال تشجيع تبادل المعرفة، وبناء القدرات، والتبادل التجاري والصناعي، والاستثمار المتبادل في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار لكلا البلدين.

المادة (2)

نطاق التعاون

يتعاون الطرفان، وفقا للقوانين واللوائح السارية في كلا البلدين، في المجالات الآتية:

1. التنمية الاقتصادية والاستثمار.
2. التكنولوجيا والابتكار.
3. البيئة والموارد الطبيعية.
4. التعليم والموارد البشرية.
5. الثقافة، والفنون، والتراث.
6. الطاقة والتعدين.
7. الثروة السمكية، والزراعية، وموارد المياه.
8. النقل والخدمات اللوجستية.
9. السياحة.
10. الصحة.
11. الرعاية الاجتماعية.

ويجوز للطرفين الاتفاق على إضافة مجالات أخرى للتعاون.

المادة (3)

آليات التنفيذ

يعمل الطرفان على تنفيذ مجالات التعاون المشار إليها في المادة (2) من هذه الاتفاقية، بالأخص من خلال الآتي:

1. تسهيل تبادل الوفود الفنية، والخبراء، وفرق العمل المشتركة لتحديد مجالات الأولوية، وتقييم المتطلبات الفنية لها، ووضع خطط قابلة للتنفيذ.
2. تنظيم ورش عمل، وبرامج تدريبية، ومؤتمرات مشتركة لتعزيز قدرات الموارد البشرية والمهارات الفنية.

المادة (4)

التنمية الاقتصادية وترويج الاستثمار

1. يشجع الطرفان التعاون بين قطاعيهما الخاصين في الصناعات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة، والثروة السمكية، والتعدين، والطاقة المتجددة.

2. يعقد الطرفان "منتدى الاستثمار العُماني - الأنجولي" ويُنظم باتفاق متبادل عبر القنوات الدبلوماسية، وبالتناوب بين البلدين أو يُعقد مرئيًا، لعرض الفرص الاستثمارية وتعزيز التجارة الثنائية.

3. يستكشف الطرفان آليات للحد من العوائق الفنية، وتهيئة ظروف مواتية للاستثمار والتجارة المتبادلين.

المادة (5)

التعليم والتبادل الثقافي

1. تقدم حكومة سلطنة عُمان إلى حكومة جمهورية أنجولا، بناء على توفر الموارد المالية والتنسيق بين الجهات المختصة لدى الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية، الآتي:

أ) عددًا محددًا من المنح الدراسية سنويًا للطلبة حاملي الجنسية الأنجولية للدراسة الجامعية والعليا في الجامعات العُمانية، مع تغطية الرسوم الدراسية، وتكلفة السكن والمعيشة.

ب) برامج التدريب المهني تُركز على مجالات تمكين الشباب، وتنمية المهارات، وريادة الأعمال.

ج) دورات تدريبية تخصصية للدبلوماسيين من حكومة جمهورية أنجولا لدى الأكاديمية الدبلوماسية في وزارة الخارجية؛ تهدف إلى تعزيز قدراتهم في مجال العلاقات الدولية، وفقًا للبرامج المتفق عليها بين الجهات المختصة.

2. يسعى كل طرف إلى المشاركة في المهرجانات الثقافية، والمعارض، وبرامج التبادل التي يقيمها الطرف الآخر لتعزيز التفاهم المتبادل وتقدير التنوع الثقافي.

المادة (6)

اللجنة التنسيقية

1. يُنشئ الطرفان لجنة تنسيقية للإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية، واقتراح مبادرات تعاونية جديدة، وتشرف على اللجنة وزارتا الخارجية في كلا البلدين، ويرأسها رؤساء الدوائر المعنية في هاتين الوزارتين.

2. تجتمع اللجنة كل نصف عام بالتناوب بين مدينتي مسقط ولواندا، أو وفقا لما يتم الاتفاق عليه عبر القنوات الدبلوماسية. ويتم تحديد جدول أعمال، ومدة، ومستوى تمثيل الاجتماعات مسبقا عبر القنوات الدبلوماسية.

3. تقدم اللجنة تقارير مرحلية إلى وزيري الخارجية لدى الطرفين لضمان الشفافية ومعالجة التحديات.

المادة (7)

التعديلات

يجوز تعديل هذه الاتفاقية كتابة بموافقة الطرفين المتبادلة، وتدخل التعديلات حيز التنفيذ وفقا لذات الإجراءات المشار إليها في المادة (10) من هذه الاتفاقية.

المادة (8)

تسوية الخلافات

يسوي الطرفان أي خلافات تنشأ عن تفسير أحكام هذه الاتفاقية أو تنفيذها وديًا من خلال اللجنة التنسيقية والمفاوضات بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (9)

الالتزام بالقوانين واللوائح

1. ينفذ الطرفان هذه الاتفاقية طبقا للقوانين واللوائح السارية في كلا البلدين.
2. لا تؤثر هذه الاتفاقية على الالتزامات المترتبة بموجب الاتفاقيات الثنائية الأخرى المبرمة بين البلدين.

المادة (10)

السرية

يلتزم الطرفان بالمحافظة على سرية المعلومات المتسلّمة بموجب هذه الاتفاقية، ولا يجوز إفشاؤها إلى طرف ثالث دون الحصول على موافقة الطرف الآخر.

المادة (11)

الدخول حيز التنفيذ، والمدة، والإنهاء

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يومًا من تاريخ تسلّم آخر إخطار كتابي يتم تبادله عبر القنوات الدبلوماسية بين الطرفين في شأن استكمال الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة.
2. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة (5) خمسة أعوام وتتجدد تلقائيًا لمدد أخرى متتالية ومماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة، عبر القنوات الدبلوماسية، بقراره في إنهائها قبل (6) ستة أشهر على الأقل من تاريخ سريان هذا الانهاء.
3. لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على تطوير الأنشطة قيد التنفيذ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك بالموافقة المتبادلة كتابة.

وقعت هذه الاتفاقية في لواندا، يوم الجمعة، بتاريخ 6 ربيع الآخر 1448هـ، الموافق 18 سبتمبر 2026م، من نسختين أصليتين باللغات: العربية، والبرتغالية، والإنجليزية، لكل منهما ذات الحجية القانونية، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي.

عن	عن
حكومة سلطنة عُمان	حكومة جمهورية أنجولا
بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي	تيتي أنطونيو
وزير الخارجية	وزير العلاقات الخارجية

TECHNICAL COOPERATION AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF ANGOLA

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of Angola (hereinafter referred to as the " Parties"),

Seeking to strengthen the bonds of friendship and cooperation between their peoples and governments, based on the principles of equality, mutual respect for sovereignty, and reciprocity of advantages;

Taking into account the shared vision for sustainable development and economic diversification, as reflected in Oman's Vision 2040 and Angola's Long-Term Development Strategy "Angola 2050" as well as its National Development Plan (NDP) 2023-2027;

Recognizing that cooperation under this Agreement shall deepen bilateral relations, create new opportunities for economic and social progress, and contribute to the well-being of their peoples.

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

ARTICLE 1
OBJECTIVES

This Agreement aims to establish a comprehensive framework for cooperation in the economic, scientific, technical, and cultural fields, and to improve bilateral relations through promoting knowledge sharing, capacity-building, trade and industrial exchange and mutual investment in areas of common interest which contribute to the sustainable development and prosperity of both countries.

ARTICLE 2
SCOPE OF COOPERATION

The Parties shall cooperate, in accordance with the laws and regulations in force in both countries, in the following areas:

1. Economic Development and Investment.
2. Technology and Innovation.
3. Environment and Natural Resources.
4. Education and Human Capital.
5. Culture, Arts and Heritage.
6. Energy and Mining.
7. Fisheries, Agriculture and Water resources.
8. Transport and Logistics.
9. Tourism.
10. Health.
11. Social Welfare.

The Parties may agree to add other areas of cooperation.

ARTICLE 3
IMPLEMENTATION MECHANISMS

The Parties shall implement the areas of cooperation referred to in Article 2 of this Agreement, especially through:

1. facilitating the exchange of technical delegations, experts and joint working groups to identify priority areas, assess their technical requirements and develop viable plans for implementation.
2. organizing joint workshops, training programs, and seminars to strengthen human resources capacity and technical skills

ARTICLE 4
ECONOMIC DEVELOPMENT AND INVESTMENT PROMOTION

1. The Parties shall encourage collaboration between their private sectors in key industries, including agriculture, fisheries, mining and renewable energy.
2. The Parties shall hold an "Omani-Angolian Investment Forum" and organized based on mutual agreement through diplomatic channels, alternating between the two countries or held virtually to showcase investment opportunities and promote bilateral trade.
3. The Parties shall explore mechanisms to reduce technical barriers and establish favourable conditions for mutual investment and trade.

ARTICLE 5
EDUCATION AND CULTURAL EXCHANGE

1. The Government of the Sultanate of Oman shall provide to the Government of the Republic of Angola, subject to financial resources availability and coordination between the competent entities of the Parties through diplomatic channels, the following:
   a) a set number of annual scholarships for students, holders of Angolan nationality, to undertake undergraduate and postgraduate studies at Omani universities, covering tuition, accommodation and living expenses.
   b) vocational training programs, which shall focus on youth empowerment, skills development and entrepreneurship.
   c) specialized training courses to diplomats of the Government of the Republic of Angola at the Diplomatic Academy of the Foreign Ministry, which shall aim to improve their capacity in international relations based on agreed programs between competent entities.

2. Each Party shall strive to participate in the cultural festivals, exhibitions and exchange programs held by the other Party to promote mutual understanding and appreciation of cultures diversity.

ARTICLE 6
COORDINATING COMMITTEE

1. The Parties agree establish a coordinating committee to supervise the implementation of this Agreement and propose new collaborative initiatives. The Committee shall be supervised by the Foreign Ministries of the two countries and headed by the heads of the relevant departments in these two ministries.
2. The Committee shall meet biennially, alternating between Muscat and Luanda, or as agreed through the diplomatic channels. The agenda, duration and level of representation of the meetings shall be determined in advance through diplomatic channels.
3. The Commission shall provide interim reports to the Foreign Ministers of the Parties to ensure transparency and address any challenges.

ARTICLE 7
AMENDMENTS

This Agreement may be amended in writing by mutual consent of the Parties and shall enter into force in accordance with the procedures referred to in Article 10 of this Agreement.

ARTICLE 8
DISPUTES RESOLUTION

Any disputes arising from the interpretation or implementation of the provisions of this Agreement shall be resolved amicably through the

coordinating committee and negotiations between the Parties through the diplomatic channels.

ARTICLE 9
COMPLIANCE WITH LAWS AND REGULATIONS

1. The Parties shall implement this Agreement in accordance with the laws and regulations in force in both countries.
2. This Agreement shall not affect the obligations arising under other bilateral agreements concluded between the two countries.

ARTICLE 10
CONFIDENTIALITY

The Parties shall maintain the confidentiality of information obtained under this Agreement and may not disclose it to any third party without the consent of the other Party.

ARTICLE 11
ENTRY INTO FORCE, DURATION AND TERMINATION

1. This Agreement shall enter into force thirty (30) days after receipt of the last written notification, exchanged through diplomatic channels between the Parties, indicating the completion of the internal legal procedures necessary.
2. The Agreement remains valid for a period of five (5) years, automatically renewable for other equal and successive periods, unless one of the Parties notifies the other Party in writing, through diplomatic channels, of its decision to terminate it at least sixty (60) days before the application of such termination.
3. The termination of this Agreement shall not affect the development of activities that are being carried out, unless the Parties so decide, by mutual agreement in writing.

This Agreement is signed in Luanda, on Thursday, 6 Rabi' al-Akhir 1448 H, 18 September 2026, in two (2) originals copies in the Arabic, Portuguese and English languages, all texts being equally authentic. In case of discrepancy in interpretation, the English text prevails.

FOR THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN	FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF ANGOLA
Badr bin Hamad bin Hamood Al Busaidi	Tete António
Foreign Minister	Minister of External Relations